الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي

المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية الأمريكية، بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية

(2015 / 17)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 12 / 03 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية وكالة مالية،**
* **اتفاقية اكتتاب.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 28/ 09 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بوننني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 13 مارس 2015
جلستي اللجنة : 14 جويلية و28 سبتمبر 2015 **القرار**: الموافقة بأغلبية الحاضرين: (13 مع و2 ضدّ و2 محتفظين) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 28 سبتمبر 2015 **نائب رئيس اللجنة:** محسن حسن **المقررة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا ـ تقديم المشروع:

تمّ بتاريخ 3 جوان 2014، إبرام اتفاقية ضمانات قروض بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بمنح ضمان الحكومة الأمريكية لإصدار الجمهورية التونسية قرضا رقاعيا بالسوق المالية الأمريكية بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي.

وقصد تجسيم هذه العملية وعلى غرار بقية الإصدارات بالسوق المالية العالمية، تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز عملية الإصدار وذلك في إطار الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958.

وللغرض تمت:

- المصادقة بمقتضى القانون عدد 35 لسنة 2014 المؤرخ في 2 جويلية 2014 على اتفاقية ضمانات القروض المبرمة بين الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 3 جوان 2014، والمتعلقة بمنح ضمان الحكومة الأمريكية لإصدار الجمهورية التونسية قرضا رقاعيا بالسوق المالية الأمريكية بمبلغ 500 مليون دولار.

- المصادقة بمقتضى الأمر عدد 2286 لسنة 2014 المؤرخ في 3 جويلية 2014 على مداولة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 28 ماي 2014 والقاضية بإصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية على السوق المالية الأمريكية في حدود مبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي بضمان الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبعا لذلك أصدر البنك المركزي التونسي، بتاريخ 24 جويلية 2014، سندات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وتم الاكتتاب فيها كليا من قبل بنكي J.P.Morgan Securities LLC و Natixis Securities Americas LLC حسب الشروط المالية التالية:

- القيمة الاسمية للسند: 1000 دولار،
- سعر الإصدار: 100 %،
- نسبة الفائدة السنوية: 2.452 %،
- آجال السداد: دفعة واحدة بعد 7 سنوات (24 جويلية 2021)،
- عمولة تصرّف: 0,005 % من مبلغ الإصدار لفائدة البنكين المشتريين،
- البنك المنجز: بنك Citibank, N.A., London branch،
- بورصة الإدراج: نيويورك.

ولهذا الغرض تم إبرام:

- اتفاقية وكالة مالية " FISCAL AGENCY AGREEMENT " مبرمة بتاريخ 24 جويلية 2014 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا، بنك Citibank, N.A., London branch بصفته الوكيل المالي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ممثلا للحكومة الأمريكية بصفتها ضامنا.

وتشمل شروط عملية الإصدار بما في ذلك عمليات تداول الصكوك، حالات ضياع أو إتلاف السندات وتسديد الأصل والفوائد والعمولات والمصاريف المتعلقة بالعملية وتعهدات المصدر والوكيل المالي والضامن وكذلك القانون المطبق على عملية الإصدار...

- اتفاقية الاكتتاب " UNDERWRITING AGREEMENT": هذه الاتفاقية مبرمة بتاريخ 21 جويلية 2014 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية والبنكين المشتريين للسندات: J.P.Morgan Securities LLC SMITH و Natixis Securities Americas LLC، تضمنت تعهدات المصدر والبنكين المشتريين وتسديد المستحقات وكيفية نشر واكتتاب الرقاع والإدراج والتداول والشروط الواجب استيفاؤها قبل إنجاز عملية شراء الرقاع والرسوم والنفقات وأيضا القانون المزمع تطبيقه.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 14 جويلية 2015 في مشروع هذا القانون، على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقيتي الوكالة المالية والاكتتاب.

وفي بداية الجلسة لاحظ النواب غياب نسخ من الاتفاقيات باللغة العربية أو الفرنسية مثلما تم الاتفاق على ذلك مع الحكومة.

وأثناء النقاش، وضّح النواب أن منح ضمان الحكومة الأمريكية لهذا القرض مكن تونس من الحصول عليه بشروط ميسرة، وعبّر البعض عن تخوّفهم من تسديد القرض دفعة واحدة ممّا من شأنه إثقال كاهل ميزانية الدولة خاصة وأن المبلغ مرتفع ومدّة السداد قصيرة.

وتساءل نواب آخرون عن أسباب ارتفاع نسبة الفائدة مقارنة بنسبة فائدة القرض الذي تم إصداره سنة 2012، رغم أن كلا القرضين أبرم بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية. وفي هذا الإطار أفاد أحد النواب أن يعود أساسا إلى تراجع التصنيف الائتماني لتونس.

ومن جهة أخرى، أشار أحد النواب إلى ضرورة الانتباه إلى ارتفاع نسبة المديونية في تونس، بينما اعتبر البعض الآخر أن هذه النسبة لا تزال مقبولة مقارنة بالمؤشرات المتعارف عليها عالميا، بالإضافة إلى أن هذا القرض يندرج ضمن موارد الاقتراض الخارجي التي تم الترخيص فيها في قانون المالية لسنة 2015.

كما أكد النواب على ضرورة مراجعة الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك المركزي في اتجاه إطلاع مجلس نواب الشعب مسبقا على كل التعهدات المالية للدولة، خاصة إصدار القروض الرّقاعية بالأسواق المالية العالمية التي يقوم بها البنك المركزي وذلك تناغما مع الفصل 65 من الدستور.

ثالثا ـ توصيات اللجنة

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- العمل على تنمية الموارد الذاتية للدولة بمقاومة التهرب الجبائي والفساد المالي وحسن التصرف في الأموال المصادرة،
- ضرورة توجيه القروض طويلة المدى وعلى المدى المتوسط لإنجاز مشاريع تنموية وليس للاستهلاك،
- ضرورة مراجعة القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي انسجاما مع مقتضيات الدستور.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
محسن حسن	ألفة السكري الشريف